المبحث الأوّل

الثّقافــة الشّرعيّــة

« لقد أوجدت دعوة الشّيخ محمّد بن عبد الوهاب -فيهم- المجتمع السّعودي- ثقافة مع أميّتهم ، ولم تكن هذه الثّقافة لغيرهم من سكّان الجزيرة العربيّة ، ولمّا أن صار السّلطان في أكثر أصقاعها نشروا هذه الثّقافة في سكّان الحجاز ، وقد كان الجهل بكلّ شيء مسيطراً عليهم حتى إذا انفتحت العقول واستيقظت الأفهام اتّجهت الهمم لإنشاء المدارس ونشر الثّقافة »[1] .

هذا من كلام الشّيخ محمّد أبو زهرة في إشارة منه إلى أثر الالتزام السّعودي بالمنهج الإسلامي في مجال تثقيف الأذهان وارتقاء مستوى التّفكير في مجالات العلم المتعدِّدة .

* وأبرز المجالات التي تجلّت فيها هذه الثّقافة هو مجال العلم الشّرعي ، الذي به يعرف المرء مسائل إيمانه ، وكيفيّة أداء شعائر عبادته والمسلك الشّرعي في علاقاته وتعاملاته .

وفي هذا المجال حقّق التزام الدّولة السّعوديّة بالإسلام تميّزاً ثقافياً شرعياً لا مثيل له في أيّ مجتمع آخر في العصر الحديث .

لقد كانت الرّوح الإسلاميّة الموجّهة نحو العلم الشّرعي بقوّة وصلت إلى جعله أوّل مطلوبات الدّين على الإنسان وربط العمل بصحّة العلم أوّل محقّق لهذا الأثر ، ومن أبرز صور تمثّلات هذا التّوجيه تلك الرِّسالة التي قرّر فيها الشّيخ محمّد بن عبد الوهاب : أنّه يجب على كلّ مسلم ومسلمة تعلُّم أربع مسائل :

---

(١) ابن تيمية ، تأليف الشيخ محمد أبو زهرة ، ص ٥٣١ ، دار الفكر العربي .

- العلم بالدّين .
- والعمل به .
- والدّعوة إليه .
- والصّبر على الأذى فيه .

مستنبطاً إيّاها من السّورة العظيمة « سورة العصر » ﴿ **وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ** ﴾[1] .

وكانت هذه الرِّسالة من الرّسائل التي كان يلقِّنها العلماء والدّعاة كلّ الناس، ناشئين وكباراً، رجالاً ونساءً، باديةً وحاضرةً ، وفي مناهج التّعليم الموجودة الآن يدرسها التّلاميذ في مادة التّوحيد في المرحلة الابتدائية .

لهذا كان الحرص على معرفة الحكم الشّرعي في كلّ ما يعرض للإنسان في حياته حافزاً للمرأة والرّجل على التوجّه نحو أهل الذّكر من العلماء وطلابهم لعرض مشكلاتهم وطلب فتاواهم .

فضلاً عن هذا فإنّ تلك السّنن الحسنة التي توارثها المجتمع جيلاً بعد جيل منذ دعوة الشّيخ محمّد بن عبد الوهاب والمتمثِّلة بإعطاء القراءات في كتب العلم الشّرعي نصيباً كبيراً من المجالس الخاصة والعامة كما أشرنا فيما سبق إلى مجلس القراءة لدى الملك عبد العزيز ، وكذلك المجالس غير الراتبة ، في المناسبات ، والرِّحلات الخلويّة ، وما يزال المشائخ الفضلاء -الآن- آخذين بهذا المنهج في الجلسات التي يحضرها عموم الناس، وبالدروس الخاصة بطلاب العلم .

---

(١) الآيات (١-٣) من سورة العصر .

ومثل هذا ما يقوم به طلاب العلم خدمة للثّقافة الشّرعيّة بالقراءة في كتاب تفسير أو سنّة أو غيره من العلوم الشّرعيّة بعد صلاة العصر أو قبل صلاة العشاء في المساجد . وقد كانت هذه العادة شائعةً في كثير من المساجد ولكنّها تضاءلت أخيراً .

ومن أبرز عوامل بناء الثّقافة الشّرعيّة في المملكة وأركزها المناهجُ التّعليميّة التي تركّز بصورة منهجيّة تراكميّة في وعي النّاشئ خلال مراحل تطوّره الفكري عبر مراحل التّعليم المختلفة **العلمَ الشّرعي** الأصيل ، عقيدةً ، وفقهاً ، شعائر تعبديّة ، وشرائع سلوكيّة ، وأخلاقاً ، وتفسيراً وأحاديث نبويّةً .

ففي الصفوف الثّلاث الأولى من الابتدائي تركِّز في ذهنه الأصول العامة عن الربّ والدّين والرّسول ﷺ في العقيدة مثلاً ، وعن الطّهارة والصّلاة . . .

ثمّ في الثّلاث الأخيرة تجُلَّى الحقائق المرتبطة بتلك الأصول بما يناسب سنّ التّلميذ وعقله ، وهكذا في المرحلة المتوسِّطة ينتقل بالتلميذ إلى بناء عقدي سلوكي أشمل مشاد على تلك الأصول الراسخة .

وبهذا تتأصّل المعرفة في العقيدة والشّريعة وترسّخ في ذهنه حتى تصبح بدهيَّات يتعامل معها بوضوح ويقين .

هذه العوامل وغيرها في المجتمع السّعودي كان لها أثرها الكبير في تحقيق هذه الثّقافة التي أدرك تفرُّدها وعمْقها الآخرون .

وعلى الرّغم من التّطوّرات الفكريّة ، وتعدّد الوسائل الإعلاميّة إلا أنّ هذا التّميّز بآثاره العمليّة لا يزال بحمد الله واضحاً .

نعم لقد كانت الرّوح الإيمانيّة الفطريّة ، ومحدوديّة المؤثّرات الفكريّة

الخارجيّة أو انعدامها لدى جيل آبائنا وأجدادنا أكثر إبرازاً لهذا الأثر ، وإنّا لنذكر كثيراً من الرِّجال والنِّساء الذين يمثِّلون أجيال القرن الماضي والذين ما يزال بعض منهم باقياً كانوا على الرّغم من أميّتهم -لا يقرؤون ولا يكتبون- يعرفون من تفاصيل أمور دينهم في مسائل الإيمان والعبادات والمواريث والتعاملات الماليّة ، والخلقيّة ، ما يفتقده من أجيالنا الحاضرة كثير من الجامعيِّين وحملة الشّهادات العليا .

أمّا الأجيال النّاشئة المغذوة بالمنهج التعليمي المشار إليه -وهو منهجٌ عامٌ للمدارس الحكوميّة والأهليّة - فإنّه من السّهل إدراك هذه الثقافة الشّرعيّة لديهم بمقارنتهم بكثير من نظرائهم المسلمين طلاباً أو جامعيِّين أو من فوقهم- الذين لم يدرسوا العلوم الشّرعيّة في مدارسهم ، أو درسوا مادةً في التربية ، أو الأخلاق ، أو الثّقافة الإسلاميّة هزيلة المضمون مفكّكة المعلومات، تاريخيّة العرض ، أو -وهذا هو الأخطر- أعطوا مواد عن الإسلام والشّريعة ولكن مادتها العلميّة محرفة مشوهة ؛ إمّا لأنّها تدرس الإسلام من خلال الفرق الضّالة قديماً أو من خلال تحريفات معاصرة تكيف المسائل الشّرعية لما يتفق مع الرّؤى العصريّة المنحرفة ، أو مع وجهات الحكومات العلمانيّة .

وأغلب المدارس في مجتمعات المسلمين -للأسف- واقعة في إحدى هذه الصّور الثلاث أو فيها كلّها ، وإن كان يوجد في هذه المجتمعات مدارس أهليّة أو حتى حكوميّة تسلم من هذا الوباء لكن الحكم للعموم .

ويمكن للمقارنة أن تدل على هذا بين طلاب المتوسط والثانوي - مثلاً - بين من درس وفق المنهج التعليمي في المملكة ومن درس وفق مناهج أخرى محقت أثارة العلم الشرعي في مقرراتها[1] .

---

(١) وقد أدرك كثير من المسلمين خطورة إجداب التربية من الشريعة وعلمها، فاهتموا بإنشاء مدارس ذات =

ويكفيك أن تسأل كلاً منهما :

في مجال العقيدة -مثلاً- عن الإيمان وأركانه ومستلزماته وشعبه ونواقضه ، وعن الكفر والشّرك والنِّفاق بأنواعها وصورها ، وعن أحكام السّحر والدجل والشّعوذة والكهانة والعرافة . . . ونحوها فضلاً عن التصوّر السّليم لأصل الكون والإنسان وللحياة الآخرة . . .

وفي مجال العبادة عن الصّلاة ، حكمها وشروطها وآدابها ومبطلاتها ، والزكاة مواردها وأنصبتها ومصارفها ، وهكذا سائر العبادات ستجد فرقاً واضحاً بين متلقي هذا التعليم -في المملكة- في وضوح هذه المسائل العقديّة والشّرعية في ذهنه وفي رسوخها في وجدانه مقابل فقر كامل في معرفة هذه المسائل ، أو معارف بسيطة باهتة لا يتحقّق بها الواجب الشّرعي المتمثّل بمعرفة المعلوم من الدِّين بالضرورة ، الذي يقول العلماء : إنّه « لا يسع مسلماً جهله » .

ولأنّ التّلميذ ومن فوقه يأخذ هذه القضايا مستمدّة ومستندة على نصوص القرآن الكريم والسنّة النّبويّة التي يجمع أسلوبها بين الوضوح والمنطقيّة الفطريّة، والعمق النّفسي في تأثيرها على المتلقي ؛ لهذا كان لها أثرها في تحصين فكره من التلوّث بالنّظريات التي تفسِّر الكون والحياة والوجود الإنساني النّفسي والاجتماعي بما يصادم ما جاءت به تعاليم الوحي وإن أبرزت نفسها باسم العلم والحقائق، خلافاً لمن فقد هذا البناء العلمي الشّرعي فسهل على هذه الفلسفات العبثيّة والوجوديّة والبراجماتية والروحيّة أن تخترق فكره فيحمل تصوّراتها المناقضة لدينه مضحياً بهذا الدين ، أو متصوراً إمكان الجمع بينه وبينها نتيجة جهله بمقررات دينه التي لم تتأصّل في فكره قبل تلقيه لهذه الفلسفات، والنظريات .

= مناهج تربوية إسلامية، أو سعوا لتعويض أبنائهم ما يفقدونه من ذلك بالتعليم البيتي ونحوه ، سواء كان ذلك لدى الأقليات المسلمة في الغرب أو في البلاد التي لا تهتم بالتربية الدينية في المجتمعات المسلمة .

وربما لا يحملها ولكنها تشوّش على تفكيره فيظل مضطرب التصوّرات ، ممزقاً بين أحاسيسه الدينية -التي لا ترقى إلى مستوى اليقين العلمي- وبين المستجدات المتناقضة في الفلسفة والفكر .

* من الآثار في مجال الثّقافة الشّرعية **إعلاء قيمة القرآن والسنّة المطهّرة** وهيمنة مقرراتها على النفس والعقل مما يجعل الواردات الأخرى أنظمةً أو نظريات أو أفكاراً تأخذ مكاناً تالياً منظوراً إليها من خلال هذين المصدرين ، وهذا خلاف ما وقعت فيه مجتمعات كثيرة استطاع أعداء الأمّة مبشّرون ومستعمرون أن يزحزحوا فيها هذا الشعور لكي تتسيّد الرُّؤى الغربيّة وإن كانت معارضةً لدينهم على تفكيرهم ووجدانهم .

وإنّما جاءت سهولة هذه الزّحزحة بسبب فقد هؤلاء للعلم الشّرعي السّليم بدينهم ، مما يوجد مقاومة في نفوسهم لهذه الحركة التّغريبيّة التي لا تقاومها العواطف الإيمانية المجرّدة من العلم والالتزام العملي القائم عليه .

يتحدث " هـ . جب " في كتاب أخرجه قبل منتصف القرن العشرين عن أحوال العالم الإسلامي في ذلك الوقت راصداً صور التّأثير الغربي على مجتمعاته فيشير إلى « أنّ الجزيرة العربيّة لم يستطع أن يضع النفوذ الغربي فيها قدمه بعد »[1] . أمَّا المجتمعات الأخرى فقد خضعت لنفوذ الثقافة الغربيّة بصور متفاوتة وبأساليب متنوعة بعضها تمّ تغريبه بالعنف والسرعة وبعضها يتمّ تغريبه في هدوء بعيد عن العنف .

ويكشف " جب " كيف تحوّل كثير من المسلمين في ولائهم ذلك التحوّل

---

(١) في كتابه (Whicher Islam) نقلاً عن الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ، الدكتور محمد مُحمد حسين ٢/ ٢١٩ ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٠هـ .

الغريب فبعد تلك الهيمنة الحاسمة لتعاليم الوحي على عقولهم ونفوسهم وجعلها الميزان الذي يُعاير به كل شيء سواهما صار هؤلاء المسلمون يتلقفون ما يقذف به إليهم الغرب بانبهار وإكبار، حيث يستحوذ على نفوسهم منسياً إياهم ذلك الوحي المقدس لديهم . . .

يقول "جب" عن تلك المجتمعات : « إنّ الإسلام بوصفه قوّة مسيطرة على الحياة الاجتماعيّة قد فقد مكانته، فهناك مؤثّرات أخرى تعمل إلى جانبه وهي -في كثير من الأحيان- تتعارض مع تقاليده وتعاليمه تعارضاً صريحاً . ولكنها تشق طريقها ، بالرغم من ذلك إلى المجتمع الإسلامي في قوّة وعزم . فإلى عهد قريب لم يكن للمسلم من عامة الناس ، وللفلاح اتجاه سياسي ، ولم يكن له أدب ، إلا الأدب الديني . ولم تكن له أعياد إلا ما جاء به الدين . ولم يكن ينظر إلى العالم الخارجي إلا بمنظار الدين . كان الدين هو كلّ شيء بالقياس إليه . أمّا الآن فقد أخذ يمدّ بصره إلى ما وراء عالمه المحدود . وتعددت ألوان نشاطه الذي لم يعد مرتبطاً بالدين . فقد أصبحت له ميوله السياسيّة وهو يقرأ - أو يقرأ له غيره - مقالات في مواضع مختلفة الألوان لا صلة لها بالدين ، بل إنّ وجهة نظر الدين فيها لا تناقش على الإطلاق، وأصبح الرجل من عامة المسلمين يرى أنّ الشّريعة الإسلاميّة لم تعد هي الفيصل فيما يعرض له من مشاكل ، ولكنه مرتبط في المجتمع الذي يحيا فيه بقوانين مدنية قد لا يعرف أصولها ومصادرها ، ولكنه يعرف على كلّ حال أنّها ليست مأخوذة من القرآن . وبذلك لم تعد التّعاليم الدينيّة القديمة صالحة لإمداده في حاجاته الروحيّة ، فضلاً عن حاجاته الاجتماعية الأساسيّة ، بينما أصبحت مصالحه المدنيّة وحاجاته الدنيويّة هي أكثر ما يسترعي انتباهه . وبذلك فقد الإسلام سيطرته على حياة المسلمين الاجتماعية ، وأخذت دائرة نفوذه تضيق شيئاً فشيئاً حتى

انحصرت في طقوس محدودة . وقد تمّ معظم هذا التطوّر تدريجياً عن غير وعي وانتباه، وكان الذين أدركوا هذا التطوّر قلّة ضئيلة من المثقّفين ، وكان الذين مضوا فيه عن وعي وتابعوا طريقهم فيه عن اقتناع قلّة أقل . وقد مضى هذا التطوّر الآن إلى مدى بعيد ، ولم يعد من الممكن الرجوع فيه ، وقد يبدو الآن من المستحيل – مع تزايد الحاجة إلى التعليم ، ومع تزايد الاقتباس من الغرب – أن يُصدّ هذا التيار ، أو يعاد الإسلام إلى مكانته الأولى من السيطرة التامة التي لا تناقش على الحياة السياسيّة والاجتماعيّة »[1] .

وهذا الشّعور الذي انقلب عند الناس من الإيمان بكفاءة تعاليم الدين وكمالها في تحقيق السعادة والعدل إلى ضده استشرى بعد رصد هذا المستشرق لدى قطاع كبير من أبناء المسلمين بفعل التعليم المستغرب والابتعاث دون تأسيس عقديٍّ والمؤثِّرات الفكريّة والإعلامية الأخرى حتى أصبح التعويل على المصادر البشريّة –بديلاً عن الكتاب والسنّة– في النظر إلى الكون والإنسان ومجالات الحياة الإنسانيّة أمراً عادياً يشيع في المناهج الدراسيّة ، وفي الصحف وفي معترك الحياة السياسيّة والاجتماعيّة والفكريَّة دون حساسيةٍ أو نكيرٍ .

ولقد كان هذا الوضع مما نقمت عليه الصحوة الإسلاميّة التي استهدفت ردّ الأمور إلى أنصبتها وكشف المخاطرة الكبرى التي وقع فيها كثير من المسلمين بابتغائهم الأحكام البشريّة بديلاً عن حكم خالقهم، ولكن هذا المطلب المنطقي إسلامياً وواقعياً جُوبهَ من قِبَل كثير من الناس على مختلف المستويات بالاستنكار والاتهام باللاَعصرَيّة ، وبالتخلف والرّجعيّة والشذوذ عن الرؤية العقلانيّة السّليمة .

---

(١) الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ٢/ ٢١٨، ٢١٩ .

أمّا في المملكة فإنّ المقام الأولي لهذه التعاليم لا يزال بحمد الله قائماً تعلنه قيادة الدّولة ، وعلماؤها وعموم المجتمع .

قد يضعف الالتزام العملي فردياً أو اجتماعياً ببعض مطالب المنهج ولكنّه ككلّ بصفته تعاليم وحي الله هو السائد والمقدّم على سواه[1] ، ولهذا لم تستطع مثل تلك الأفكار والمواقف التي تعلن في مجتمعات أخرى ؛ سخرية بتعاليم الدين ، وتهكُّماً بعقائده ، وتشكيكاً بصحّة الوحي أن تبرز نفسها في ساحة المجتمع السّعودي .

ولا شكّ أنّ هذا من آثار اعتماد منهج الإسلام والتزامه وتربية المجتمع على عقيدته وشريعته .

* نتيجة للظّروف التي عاشتها أغلب المجتمعات الإسلاميّة وقوعاً تحت طغيان الاستعمار وضحالة في الثّقافة الشّرعية ، وتأثيراً للحضارة العربيّة على قياداتها الفكريّة والسّياسيّة حدث انشطار في الثّقافة داخل كلّ مجتمع إلى نمطين متضادين متصارعين عانت هذه المجتمعات من صراعهما الويلات .

إنّها -كما يقول عابد الجابري- ثنائيّة على المستويين الجماهيري والعالم .

تتجسم هذه الثنائيّة على المستوى الجماهيري بين القرى التي ما تزال تحتفظ بطابعها الوطني التقليدي المنحدر من قرون غابرة في مجالات العلاقات

---

(١) من كلمات خادم الحرمين الشريفين :
« إنّنا نتمسّك بهذه الشريعة ونلتزم بها ونعلم أنّ فيها سعادتنا وخير دنيانا وآخرتنا » .
« العقيدة الإسلاميّة هي محور حياتنا » .
« إنّ ثروة المواطن السعودي في العقيدة الإسلاميّة هذه الثروة الحقيقيّة لهذه البلاد » .
« إنّ الكتاب والسنّة هما الأصلان العظيمان من أصول الإسلام اللّذان بهما نهتدي وعليهما نسير ولهما نحتكم » . كلمات منتقاة ، ص ٢٦ ، ٢٨ ، ٤٩ ، ١٠٥ .

الاجتماعيّة كما في مجال السلوك الفردي أو مجال المظاهر الحضاريّة الأخرى من مسكنٍ وملبسٍ ومأكلٍ أو مجال الفكر والذهنيّة والقيم . . . إلخ، وعلى عكس هذا ثقافة المدن التي ذهب التقليد بها للحضارة الغربيّة في مختلف مجالات الحياة الماديّة والمعنويّة إلى حدّ يكاد ينمحي معه فيها أيّ أثر للثّقافة الوطنيّة ، فالمظاهر والسلوك والعلاقات والذهنيّة والقيم والرّؤى والاستشرافات . . . .إلخ كلّها أوربيّة الطابع .

ومثل الثّقافة الجماهيريّة -والتوصيف للجابري أيضاً- الثّقافة العالمة فهي ثقافتان :

ثقافة علماء التراث وثقافة النخبة العصريّة .

« الأولى : تحكمها مرجعيّة عربيّة إسلاميّة قروسطيّة بمفاهيمها وآلياتها ورؤيتها للعالم واستشرافاتها الماورائيّة .

أمّا الثانية فتنشدُّ انشداداً قوياً إلى المرجعيّة الأوربيّة المطبوعة بطابع الحداثة الغربيّة التي تعني أوّل ما تعني القطيعة مع ثقافة الماضي أي ماضٍ كان، وللتمسك بالعصر كلحظةٍ حاضرةٍ تكفي نفسها بنفسها » .

والعلاقة بين هاتين الثّقافتين علاقة تنافر وتنابز وغياب أيّ تواصل أو حوار ، بل هو صراع بين « ثقافة الجمود والتقليد وثقافة الاختراق » يشطر جسم الثقافة العربيّة ككلّ انشطاراً عمودياً لا ينتج بديلا نافعاً بل هو « صراع تناحري يجمِّد الحركة في مواقع ثابتة يبحث عنها وراءه في تراثنا أو تراث غيرنا فيعمِّق الهوة ويكسر التمزق والتشرذم والهروب إلى الوراء تارةً وإلى الأمام حيناً »[1] .

(١) محمّد عابد الجابري، المسألة الثّقافية ، ص ٢١٧، ٢٢٠، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م، بيروت .

هذه الثنائيّة الحادة التي تتعمق كلّما أوغل العصرانيون في إغراق المجتمع المسلم بثقافة التغريب المناقضة لثوابت الدين وقيم المجتمع مما يستفز الجهة المقابلة لمقاومة هذا التدمير الحضاري لدرجة قد تفقد معها هذه الجهة اتزانها، ويتخذ بعض أتباعها في صراعهم ضدّ الثقافة التغريبيّة ودعاتها شيئاً من العنف والشدّة التي يبرزها أتباعها بأنّها ردّ فعل لهجوم التغريبيين الشرس على الإسلام .

هذه الصورة التي يتراءاها كثير من المثقّفين العرب في مجتمعاتهم وإن كان فيها تحامل على ما يسمّونه (الثقافة التقليديّة)، إذ هي ليست من الانكماش والتكلُّس بالصورة التي يرسمونها في توصيفاتهم الفكريّة ، أو رواياتهم القصصيّة عن حياة الريف والمنتسبين للعلوم الشرعيّة إلاّ أنّها توجد بصور ما تبرز فيها حدة التناقض بين الثقافتين ، تصل أحياناً في بعض المجالس والبرلمانات بين رجالها ، وفي الصّحافة والإعلام إلى الصدام الصّريح بين الإسلام والكفر بين الإيمان والإلحاد ، بين حكم الشّريعة ، والعلمانيّة الصّارخة .

هذه الثنائيّة غير موجودة في الساحة الاجتماعيّة في المملكة لا على مستوى المواقف الفكريّة التي تعلن في الصّحافة ووسائل الإعلام ولا على مستوى توجيه الأنظمة من خلال الهيئات التّنظيميّة أو التنفيذيّة ، لكن ذلك لا يعني نفي التنوّع الثقافي من حيث الرؤى والاهتمامات ومستوى الحياة المطلوب اجتماعياً وثقافياً ومدنياً ، وحدود سرعة السير التطوّري للمجتمع وحدود الانفتاح الممكن على صور الحياة التي بدأ يتفاعل معها المجتمع السّعودي .

لكن هذا التنوّع والتفاوت في تقديرات النظر للأشياء يندرج في إطار تلك الدائرة الواسعة المتمثّلة بالإسلام في منهجيّته السّلفية التي تشربها جميع هؤلاء – سواء كانوا علماء شرعيين ، أو مفكّرين ، أو رجال صحافة ، أو ذوي

مسؤوليات وظيفيّة أو مهنيّة- على اختلاف مواقعهم في ظلالها ضرورة الدوران في فلكها، وعدم الخروج عليها.

فالعالم الشّرعي يقف نفسه على رعاية هذه المنهجيّة وتجليتها للفئات الأخرى حتى لا تتغبش صورتها أمامهم نتيجة المؤثرات الكثيرة، محاذراً أن تزيغ بالناس الأهواء عنها يمنةً أو يسرة.

والمفكر ورجل الصحافة يجوسان خلال جوانب الحياة الاجتماعيّة التي تتطوّر في مجتمعنا وفي المجتمعات الأخرى بصور متقاربة أو متباعدة، مستهدفين رصد هذه التطوّرات ورسم المسالك العمليّة التي تحقق مصلحة المجتمع وهو يتطوّر، لكنّهما في المجتمع السّعودي غيرهما في غيره من أولئك المفكّرين الذين يعتمدون لإنهاض مجتمعاتهم مذهبيات مناقضةً للإسلام، مصادمةً لعقائده وتشريعاته فلا يهدون مجتمعهم، ولا ترضى الفئات الأخرى بمسلكهم وإنّما تصادمهم وترفض جهودهم المسيئة للأمة.

أمّا في المجتمع السّعودي فإنّ المفكّرين ونحوهم يرتكزون على قاعدة لا خلاف عليها وهي أنّ المبدأ الرشيد الذي ينبغي أن يُعتمد وحده في نهضة المجتمع وبناء دعائم تطوّره هو الإسلام، ولهذا فإنّك لن تجد -مثلاً- في الصّحافة أو في مداولات مجلس الشورى أو غيره من الهيئات -في المملكة- وجهات رافضة للدين، تصرح بضرورة استبعاده كما هو جار في مجتمعات إسلاميّة كثيرة.

نعم قد توجد آراء، وتطرح وجهات نظر لا تستقيم مع الإسلام ويبدو شذوذها جلياً في المجتمع لكن ذلك لا يعني أنّ صاحبها يبتغي بها الخروج على الدين، وإنّما نتيجة نقص علمه الشرعي، أو كونه عاش خارج المجتمع

السّعودي فترة طويلة فاستمرأ أموراً لم يتجَلَّ له موقعها في الدين أو موقف الدين تجاهها -نتيجة مثل هذا- يقع في ذلك .

والحكم هنا للعموم أمّا الشذوذات التي تتدسَّسُ أحياناً مغافلة الناس فإنّه لا اعتبار لها، بل إنّ القشعريرة التي تصيب المجتمع عندما تبدر بادرةٌ من هذا القبيل وسرعة لفظه لها مؤكِّدٌ قويٌّ على ما نحن بصدده من عمق الثقافة الشرعيَّة في المجتمع السّعودي وعموميّتها لفئاته كافة .

وإذا أردنا أن نلتصق بالواقع أكثر فيما يتعلّق بثنائيّة الثقافة فإنّ أقرب مثال لدينا هو مجلس الشورى الذي يجمع صفوةً « فكريّة » -على مستوى المجتمع السّعودي كلّه- متعددة الاهتمامات والتخصصات بين أفرادها ، لكنّها تمثّل في أدائها العملي نخبة واحدة متكاملة ، ولن تستطيع أن تقسّمها على التقسيمات القائمة في المجالس المماثلة في دول أخرى فتقول :

إنَّ هذا المجلس يضمّ نخبةً دينيّةً وأخرى مدنيّةً ، أو نخبةً إسلاميّة وأخرى عصرانيّةً أو علمانيّةً ، أو فئة الشّرعيين وفئة العقلانيين ، كلّ هذه التصنيفات لا تصدق على هؤلاء في ممارستهم لأعمال المجلس المناطة بهم إنّهم جميعاً « نخبة دينيّة مدنيّة معاً » بتعبير برهان غليون[1] .

فالاهتمام مشترك بين العالم الشرعي ، والمتخصص المدني بالتزام منهج الإسلام كما أنّه مشترك بينهما بإبداع مسالك حضاريّة لنهضة المجتمع .

هذا بالنسبة للثقافة العالمة، أمّا ثقافة الجماهير فإنّه على الرّغم من التغيّر المدني الذي طرأ على المجتمع السّعودي في عقوده الأخيرة وتضخم المدن وعصريّتها فإنّه لم يحدث ذلك الانبتات الثقافي بين ثقافة القرية -عمارةً

(١) نقد السياسة - الدولة والدين ، ص٢٩٤ - مصدر سابق .

للمساجد وتعليماً للقرآن ووضوحاً للإيمان بالله وقضائه واهتماماً بالمعارف الشّرعيّة- وبين ثقافة المدينة الغافلة عن الدين الواقع أهلها في أسر المادة هماً فكرياً وعملاً حركياً ، وإعراضاً عن كتاب الله وعلوم شريعته .

كلا لقد تحضرت القرى والأرياف مع المدن في الجانب المادي عمراناً وأجهزة ووسائل اتصال ونحوها ، وبالمقابل احتفظت المدن -كما القرى- بثقافتها الشّرعيّة بصورها التي أشرنا إليها في القرية .

لا شكّ أنّ الطَّفرة التي حدثت منذ منتصف التسعينات من القرن الهجري الماضي قد غيرت بعض الأساليب والتقاليد والمسالك الحياتيّة ثقافيّة واجتماعيّة ، وأزاغت بعض العيون ولكن سرعان ما عاد التّوازن للمجتمع مدنه وقراه ، بل ربّما تفوقت المدن بآخرة على القرى في هذا المجال ، أقصد مجال الثقافة الشرعية العامة في المجتمع في كثرة المساجد والدروس العلميّة، وحلقات تحفيظ القرآن والبرامج الشرعيّة في وسائل الإعلام والنشاطات الدّعوية الثقافيّة في المدارس ومراكز التوعية والتوجيه .

ولهذا لن تجد شيئاً من تلك الصورة الموجودة في مجتمعات إسلاميّة كثيرة التي إذا انتقلت فيها من المدينة إلى الريف أو القرى فإنّك تنتقل إلى عالمٍ آخر مناقضٍ له في مجال الثقافة الشرعيّة بالذّات .

* **المعاهد العلميّة** : هذه فكرة عبقريّة للرجلين العظيمين « الإمام الفذ والعالم الجهبذ»[1]: الملك عبد العزيز والشيخ محمّد بن إبراهيم رحمهما الله .

إنّها ثمرة للعزيمة الصّادقة على مواصلة التزام الدّولة والمجتمع بالإسلام ، ذلك أنّ العلم الشرعي كلّما كان له رسوخه في المجتمع وامتداده الأفقي ، كان

(١) عنوان لرسالة صغيرة للشّيخ عبد المحسن العباد.

ذلك أضمن لاستمرار إسلاميّته وأمتن لها، بما يصونها عن المؤثرات التي يمكن أن تخترقها شيئاً فشيئاً حتى تودي بها .

هذا الرّسوخ والامتداد لا يتحقق إلا من خلال دراسات تخصّصيّة لا تقتصر على مرحلة جامعيّة محدودة بأربع سنوات ، ولكنّها تمتد قبلها وبعدها لتبني عقل النّاشئ ونفسه بناءً علمياً شرعياً منذ تفتحه المعرفي ؛ لهذا ولدت فكرة (المعاهد العلميّة) التي يبدأ فيها التّخصص الشّرعي للدِّراسة من بعد المرحلة الابتدائيّة أيّ في سن الثانية عشرة من عمر الطالب ؛ حيث يدرس – بتركيز– العلوم الشرعيّة واللغويّة في مرحلتي المتوسّطة ثلاث سنوات ، والثانوية ثلاث سنوات، ثم الجامعة أربع سنوات ثم مراحل الدِّراسات العليا للماجستير والدّكتوراه .

افتتح أوّل معهد علمي في المملكة عام (١٣٧٠هـ) ثم امتدّت حتى بلغت قرابة الخمسين في مختلف أرجاء المملكة وامتدّت خارجها في مثل رأس الخيمة وموريتانيا وجيبوتي ، وإندونيسيا واليابان وأمريكا .

إنّ المعاهد بما ارتبطت به من كليّات شرعيّة وعربيّة وإنسانيّة تمثلت شخصيّتها في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة أعطت للمملكة العربيّة السّعودية جانباً مهماً من وجهها الإسلامي محلياً ودولياً .

لقد برزت خلال العصور الإسلاميّة منارات للعلم وبالذات الشّرعي في كثير من الحواضر في بلاد المسلمين تحوّلت إلى مؤسّسات علميّة كالجامع الأزهر وجامع القرويين والزيتونة والأموي ونحوها خرّجت علماء ، وألّفَتْ في رحابها كثير من أمّهات الكتب ودعمت من بعض الدّول التي قامت في الأوطان التي وجدت فيها هذه المؤسّسات ، أمّا في الجزيرة العربيّة فعلى الرّغم

من مكانة الحرمين الشريفين الدينيّة وكونها مَهوًى للمسلمين من كلّ أرجاء العالم سنوياً ، ومع قيام دروس علميّة فيهما خلال القرون تضعف وتقوى إلا أنّها بحكم موقع الجزيرة الثانوي بالنسبة للدول الإسلاميّة التي قامت بعد الخلافة الراشدة في العراق والشام ومصر وغيرها لم يتبلور في الجزيرة مركز علمي شرعي يضاهي تلك المراكز ، فكانت هذه الفكرة الرائدة -المعاهد العلميّة- من الملك عبد العزيز والشّيخ محمّد بن إبراهيم استدراكاً لما فات حيث أصبحت جامعة الإمام بمعاهدها العلميّة إحدى -إن لم تكن- أبرز مؤسّسات العلم الشرعي في العالم اليوم ، خاصة وأنّها جاءت في وقت كان الاستعمار وبدائله قد وجّهوا سهامهم لتلك المؤسّسات الشّرعية في مجتمعات المسلمين بتمييعها أو إلغائها كليّة فكانت هذه الجامعة خير عوض يحتفظ للعلم الشّرعي بأصالته المنهجيّة والموضوعيّة ويؤهّل فئات من أبناء المسلمين بأعلى الدرجات العلميّة ليكونوا على مستوى المشاركة الإيجابيّة في قطاعات الدولة ومؤسّسات المجتمع بعلم شرعي راسخ ووعي فكري بما وصلت إليه البنى الحضاريّة في هذا العصر .

والمتأمل في ساحة الواقع في المجتمع السّعودي يجد أثر هذه المعاهد التي تخرّج فيها ألوفٌ كثيرة من الطّلاب واضحا فيه لا في هؤلاء المتخرّجين فيها فحسب وإنّما في سائر طبقات المجتمع ؛ لأنّ هؤلاء الخريجين هم في الغالب أئمّة المساجد والقضاة وأساتذة المواد الشّرعيّة والعربيّة في المدارس كافة ، وهم رؤساء مراكز الدّعوة والحسبة ، ومنهم الجم الغفير من المسؤولين في مؤسّسات المجتمع الحكوميّة والأهليّة ؛ ومن هذه القنوات انصبغ المجتمع -عامته- بصبغة الثّقافة الشّرعيّة ذات المرتكز السلفي المقدم للكتاب والسنّة على غيرهما ، والفطن في مسائل اعتقاده والحريص على الالتزام بأحكام الشّريعة في عباداته وسلوكه والمتعامل مع تطوّرات عصره باتزانٍ تفاعلاً مع إيجابياته، واستثماراً

لها، ووعياً بسلبياته واتقاءً لآثارها بعيداً عن التشنج الرافض دون فقه وتبصُّر، وعن الاندماج الأهوج في تيار العصر دون حساب للعواقب، والصحِّ والخطأ، والصحّة والفساد كما هو شأن التائهين الذين لا دينَ عندهم ولا عقل .

ولقد استطاعت المعاهد العلميّة بحكم انتشارها في أرجاء المملكة كلّها أن تشيع الثقافة الشرعيّة الأصيلة في كلّ هذه الأرجاء ولدى شعب المملكة جميعه ، وما كان يمكن هذا لو لم تكن هذه المعاهد العلميّة ، فلا الزيارات الإرشاديّة المتقطّعة ولا وسائل الإعلام ولا التعليم العام على الرغم من الدَّور المهمّ لكلّ هذه الوسائل أن يبلغ بالمجتمع في ثقافته الشّرعيّة إلى الصورة التي تحققت له الآن بفضل الله ثمّ عن طريق هذه المعاهد .

إنّ مسؤولي الدّولة وعلماء المجتمع يدركون بالدّرجة الأولى التميّز الفريد لهذه المؤسّسة الشّرعيّة وللمعاهد بالذات ، ولهذا ما يفتؤون يؤكدون على هذا التميّز مستحضرين حركة التّأسيس لها التي بدأها العظيمان الملك عبد العزيز والشيخ محمّد بن إبراهيم قبل ما يقارب الخمسين عاماً لتكون تواصلاً نظامياً لدروس العلم الشّرعي التي كان يقوم بها العلماء منذ قرون في المساجد لتصعد بالنّاشئ في مدارج هذا العلم حتى يتأهل لأخطر الوظائف في المجتمع قضاءً وإفتاءً واجتهاداً في النوازل وتعليماً للدِّين .

كما أنّ هؤلاء المسؤولين والعلماء يعلنون دائماً أنّ هذه المعاهد تمثّل واحداً من أبرز أوجه إسلاميّة المملكة العربيّة السّعودية ، ومن أهمّ معالم رسالتها السلفيّة ؛ ولهذا كان الاهتمام بهذه المعاهد ودعمها دعماً مباشراً لالتزام الدولة بالإسلام وصدقاً في حمل رسالتها ، وكان بالمقابل التهوين من شأن هذه المعاهد وتخصّصها الشّرعي وتسويغ إذابتها في التعليم العام جهلاً برسالة الدولة وبطبيعة المجتمع السّعودي وضرورة التّخصّص الشرعي المتميّز .

وقد كان من حفظ الله لهذه الدولة أن حفظ لها هذه المؤسّسة المقامة على البرّ والتّقوى رغم مرور السّنين وحدوث تطوّرات كثيرة خلال نصف القرن الماضي، وما تزال، مما جعل هذه التطوّرات تطال المؤسّسات الدينيّة والعلميّة في كثير من البلاد الإسلاميّة ، وتسعى لمسخها باسم « التّطوير » و « التنظيم » بإدخال مواد جانبيّة تزاحم مواد التّخصّص ، بتقليص مواد العلوم الشّرعية أو بصور أخرى من التّدمير .

أمّا المعاهد العلميّة في المملكة فقد بقيت بفضل الله محافظةً على سمتها «العلمي الشّرعي» حتى وهي تتطوّر نظامياً من مرحلة واحدة «خمس سنوات» إلى مرحلتين: متوسّطة من ثلاث سنوات ، وثانوية من ثلاث سنوات .

وعلى ما سبق – بشأن المعاهد العلميّة بصفتها أحد آثار التزام المملكة للإسلام في مجال الثقافة الشّرعية – فإنّ من حق دين الإسلام علينا أوّلاً ومن حق مؤسّسي المعاهد – رحمة الله عليهما – ثانياً ومن حق المجتمع السّعودي قادةً وشعباً والعالم الإسلامي كلّه ثالثاً أن يستحضر الجميع مسؤولين وعلماء وسائر فئات المجتمع التميّز الشّرعي التّخصّصي لهذه المعاهد، ويتواصوا برعايتها، ويدرؤوا أيّ بادرة تهدف إلى الإساءة إليها .

* ومن آثار التزام المنهج الإسلامي الصّحيح **التوازن الثقافي بين المثاليّة والواقعيّة** في الأخذ بالدين وفي التعامل مع الحياة .

لقد عانت المجتمعات الإسلاميّة نتيجة عوامل كثيرة ، منها الجهل بالإسلام الصّحيح ، وهيمنة بعض الأفكار الصّوفية السّلبية الانعزالية، ومنها فقدان القيادات الحكيمة الموجّهة للناس فكرياً ودينياً واجتماعياً، ومنها هيمنة الأعداء من المتسلّطين والمستعمرين بجبروتهم الطاغي ، مما أفرز صوراً حياتيَّةً

كانت مجالاً للنّقد الموجّه من قبل المستغربين من أبناء المسلمين – فضلاً عن المستشرقين – كالاتكالية والتهرب من المسؤوليّة والرضا بالجور والاستسلام للواقع على كلّ حال والانخداع أمام كلّ مخادعٍ ، وهي صورٌ وُجدت بأقدارٍ متفاوتةٍ في المجتمعاتٍ الإسلاميّة للأسباب التي ذكرت بعضها .

ولجهل هؤلاء المستغربين بالإسلام فإنّهم يربطون هذه الصور بالدين ، ويتصوّرون أنّه هو الذي يمد الناس بهذه القيم السّلبية وأنّه بالتالي تصدق عليه مقولة الشيوعيين « الدين أفيون الشعوب » .

وكان هؤلاء المستغربون في المقابل يدعون إلى استلهام القيم الحضاريّة للغرب كالحريّة والمساواة وإبراز الذات والمطالبة بحقوقها . . .

وفي هذا الجوّ برزت الاتجاهات الإسلاميّة ورأت نفسها بين هذين الحدين :

– ما توصم به من سلبية تردّ لدينها .
– وما تدعى إليه من إيجابية ترجع إلى حضارة عدوّها

حاول أتباعها بعث القيم الإسلاميّة المضاهية لتلك القيم الغربيّة ، ولعدم وجود المنهج الضابط عند كثير منها ، وللواقع المصادم لكلّ تلك القيم حدث الغلوّ في الطّرف المقابل حيث تحولت لدى هؤلاء السلبيّة والتواكل ونحوها إلى انفلات وتمرّد وانفعال تجاه القضايا التي لا يقبلها الدّين أو المجتمع –كما يرى الشّخص المنفعل– يدفع صاحبه إلى التهور في الأحكام والمواقف والتّصرّفات حتى عادت الشّكوى الآن لدى الذين كانوا يشكون من سلبيّة أصحاب الثقافة الدينيّة إلى شكوى من التمرّد والخروج على السلطة والعداء للمجتمع كلّه والتخريب وإثارة الفتن والقلاقل .

ومرّة أخرى ربطت هذه الصّور المسماة « بالتطرف » بالإسلام لدى أعدائه ، والجاهلين به .

وما يهمّنا هنا أنّ هذين النّوعين من القيم اللذين يصم بهما أعداء المسلمين أو بعضهم ليسا مجرّد اتهامات كاذبة من أعداء الإسلام والمستغربين من أبناء المسلمين بل إنّ لهما وجوداً في حياة بعض المسلمين قد يتجاوران زماناً وقد يتعاقبان نتيجة مؤثّرات كثيرة ، والمشكلة أنّهم يمارسونها باسم الإسلام وبدعوى اتباع منهجه ، وأساس هذا الموقف الفكري والنّفسي عدم الاتزان بين الواقعيّة والمثاليّة في التّعامل مع الحياة انخذالاً للواقع أو عدم المبالاة به ، أو تشبثاً بصورٍ مثاليّةٍ ومن ثم نقمة على المجتمع البعيد عن هذا المثال ومن ثم رفضاً له .

في المملكة استطاع المجتمع أن يتجاوز هذه المشكلة الثقافيّة بقدر لا مثيل له في المجتمعات الأخرى وكان التزام الإسلام هو سبب التجاوز من جهات ثلاث :

الأولى : هي المنهج الذي يتبنّاه المجتمع السّعودي وهو منهج السّلف الصالح الذي سلكه الصّحابة والأخيار من بعدهم وعليه قامت الحياة الإسلاميّة إلا الشّذوذات التي ظهرت باسم « الفرق » والتي تعاظم أثرها حتى انحرفت بفهم المسلمين لإسلامهم عن ذلك المنهج فكان تخلّف المسلمين وضياعهم .

عماد هذا المنهج فيما يتعلّق بموضوعنا أنّه وسط عدل بين التّفريط والإفراط في التّعامل مع الأشياء كلّها ، وأنّه يبني ثقافة أتباعه على تعظيم النموذج الأعلى للحياة المتمثّل بسيرة الرّسول ﷺ وأصحابه – رضي الله عنهم – وعلى تقدير ظروف الواقع ، والتّعامل معه بقاعدة تكميل المصالح أو تحصيلها ما أمكن ، ودرء المفاسد أو تقليلها ما أمكن ، كما أنّه يبني ثقافتهم على الإيجابيّة في

العمل بالحقّ والدّعوة إليه وإقامة العدل واحترام الحقوق ، وعلى درء الفتن والبعد عن تفريق المسلمين وإشاعة النّزاع والشّقاق بينهم وتقديم درء المفاسد على جلب المصالح ، ونحوها من المبادئ التي تَنْحَلُّ في صورة تَدَيُّن يتعبد به المسلم لربّه ، قبل أن يكون سلوكاً يتأدّب به في مجتمعه .

الجهة الثانية : هي التزام الدّولة بالإسلام ، ممّا أفرز نتيجتين هما :

* بعث الحركة الاجتماعيّة وتوجيهها الوجهة المنتجة في المجالات الدّينية والدّنيوية ، وقد كان هذا واضحاً خلال تعاقب الدّول السّعودية الثلاث حيث كان انحلال الدّولة يؤدي إلى ضمور الحركة الاجتماعية ، وإلى تفريغ الموجود منها في قنوات غير منتجة بل مدمّرة أحياناً كالفتن والسّلب والنهب والعودة للحياة البدويّة ذات الجفاف المذموم شرعاً . فإذا عادت الدولة عاد معها انتظام الحركة في المسالك الإيجابيّة .

* وقاية الناس من التشنج الذي يحدثه التناقض بين ما يؤمن به المسلم من عقيدة وشريعة ، وما يراه ويفرض عليه وعلى المجتمع من فكر وتعليم وأنظمة تخالف هذه العقيدة والشّريعة .

ولما كان اعتزال الحياة غير ممكن في هذا العصر وفي ظلّ شموليّة الدّولة الحديثة لم يكن بدّ من احتقان الكره والعداء لهذه الدّولة التي فرضت هذه النّظم ، والمجتمع الذي استكان لها ، فإذا انفجر هذا الاحتقان تحوّل إلى بركان مدمّر .

أمّا في المملكة فإنّ تحكيم الشّريعة واحترام الإسلام عقائده وشعائره يُثمر انسجاماً بين الأمرين ولا يجد تنافراً بين ولائه لدينه وولائه لدولته ووطنه إذ تتداخل هذه الولاءات الثلاث مع بعضها فتنتج رؤيةً ثقافيةً موحّدةً ونفسيّةً سويّةً .

الجهة الثّالثة: هي مادة (الثقافة الإسلاميّة) التي سبق ذكرها في الباب الأوّل وقيمتها هنا أنّها تقوم بدور مزدوج للنّاشئ المسلم في المملكة .

فالمتخصّص الشّرعي الذي يدرس الإسلام في صورته النّموذجيّةالمتمثّلة في تعاليم القرآن والسنّة ، تربطه مادة (الثقافة الإسلاميّة) بالواقع المعاصر بقضاياه الفكريّة ، ومذهبياته، وتطوّراته المتسارعة ليدرك ضخامة الواقع ومؤثّراته الكثيرة فيكون -بعد ذلك- في استنزاله أحكام الشّريعة ، متصوّرا تصوّرا صحيحاً هذا الواقع ، ومقدرا أثر الظروف المحيطة به في مدى استجابته لجهوده الإصلاحيّة .

أمّا دارس العلوم الواقعيّة فإنّ مادة " الثّقافة الإسلاميّة " توثق ارتباطه بدينه ليجعل تخصّصه الواقعي خادماً لدينه ومنسجماً مع توجيهاته العقديّة والتشريعيّة .

وهكذا تقوم هذه المادة -إذا وعى واضعو مناهجها ومدرسوها- بدور مزدوج جليل في تحقيق البناء السّوي للشّخصيّة المسلمة يحفظها من التماهي مع الواقع تماهياً لا يفرق بين محموده من مذمومه ومن الانبتار عن هذا الواقع مع صور نموذجيّة مثاليّة .

هذه الجهات الثلاث أمدت المجتمع السّعودي بسمت متزن في نظرتة للأمور المحيطة به وفي التّعامل معها ، ولهذا فإنّ ما يحدث من خرق لهذه السّمت ينبئ بأنّه دخيل على ثقافة المجتمع فمثلاً حادثة التّفجير التي وقعت في « العليا » في الرّياض قبل ثلاث سنوات لا تجد أحداً من العلماء أو المثقّفين أو العامة إلا وهو يستنكرها ويعدها شذوذاً أو حالة هوس من فاعليها ، ليس في تصريحاتهم الصّحفيّة فقط وإنّما في أحاديثهم الخاصة .

في مقابل هذا فإنّك تجد في بعض المجتمعات الأخرى أنّ الذين يمارسون أعمالاً انتقاميّة موجّهة ضدّ الدولة تلقى أحياناً تشجيعاً وإن لم يكن عالي الصّوت بحجّة أنّ الدولة هي التي بدأت بحرب المجتمع وملاحقة دعاته وإشاعة الكفر فيه ، وهذا ما لا تجد أحداً يتجرّأ على القول به ولا اعتقاده في المملكة .

* من الآثار الثقافيّة المهمّة لالتزام المملكة بالإسلام **الثقة بعالميّة الثقافة الإسلاميّة** المرتكزة على تعاليم القرآن والسنّة، واليقين بقدرتها على حلّ مشاكل العالم ومن ثم تبنّيها في البناء الحضاري للدّولة ، مع المداخلة الإيجابيّة للسّيرورة الحضاريّة الغربيّة والانتفاع بمبدعاتها باحتوائها في إطارات الثقافة الخاصة « الثقافة الإسلاميّة » .

لقد برز الملك فيصل – رحمه الله – في وقت اشتدّت فيه وطأة الأعداء والجهلاء على الإسلام بصفته قاعدة ثقافيّة تقوم عليها بنية حضاريّة متميّزة وناجحة ممّا جعل كثيراً من قادة المسلمين يتنكبون إسلامهم ويبحثون عن ثقافات بديلة مستمدّة من الأمم الأخرى ، أو ملفقة من تشكيلات مختلفة . وراهن كلٌّ على منظومته التي تبناها قوميّةً أو اشتراكيّةً أو بعثيّةً أو غيرها أنّ فيها النّهضة والتّحرّر والمستقبل الحضاري الأفضل ، وراهن الملك فيصل على الإسلام بعقيدته وشريعته وكان وشعب المملكة وراءه علماء وغيرهم ثابت الموقف راسخ الإيمان .

وقد انكشفت –وما تزال– الحقائق وبان عوار هذه الثقافات المشوّهة التي لم تحقّق إلا استتباع المجتمع المسلم للحضارة الغربيّة ، وتجلى الحقّ في الموقف السّعودي الذي تبنّاها الملك عبد العزيز أوّلاً ثمّ القادة من بعده .

لا شكّ أنّ الإيمان بعالميّة الإسلام وبأنّ تعاليمه وحدها مصدر السّعادة وبها حلّ معضلات البشر مسألة يعتقدها كلّ مسلم؛ لأنّها من مقرّرات الوحي الصّريحة لكن تمثّل هذا الإيمان في شاكلة اجتماعيّة يلتقي فيها القادة والعلماء والمثقّفون ومختلف قطاعات الشّعب وتنتظم فيها حركة الدّولة ، هذا هو الذي يمثّل تميّزاً ثقافياً في المجتمع السّعودي، ولهذا فإنّ وجود شخص أو أشخاص ينتسبون للمجتمع السّعودي ، ولكن ثقتهم بعالميّة ثقافتهم الإسلاميّة تهتز أمام وهج المذهبيات البشريّة شذوذ لا اعتبار له ، وغالباً ما يدلّ على أنّ مثل هذا الشّخص لم يتلبس بالثقافة الإسلاميّة الماثلة في هذا المجتمع إمّا لنشأته بعيداً عنه، أو لمسخٍ ثقافيٍّ أبعده عن ثقافته الأصيلة إلى بدائل مغشوشة .